



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الولاية الثانية المحتملة لترامب: الدلالات والتداعيات

د. نصر محمد علي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الولاية الثانية المحتملة لترامب: الدلالات والتداعيات

د. نصر محمد علي*

أسفرت الانتخابات التمهيدية عن فوز دونالد ترامب بأغلبية ساحقة على منافسيه في الترشح للمنافسة على الرئاسة قبيل المؤتمر القومي للحزب الجمهوري المزمع عقده في تموز/ يوليو 2024 المقبل، وإذ تفصح المعطيات عن تزايد حظوظ ترامب في الفوز ضد منافسه الديمقراطي جو بايدن في الانتخابات الرئاسية المقبلة، تزايد المخاوف داخل الولايات المتحدة وخارجها من تداعيات عودته المحتملة إلى السلطة.

فقد مثل صعود ترامب ونهجه، خروجاً على التقاليد المؤسساتية التي أرسيتها النخبة والتزم بها- أو ألزموا أنفسهم بها- الرؤساء السابقون الذين تعاقبوا على الإدارة الأمريكية من المشارب كافة، حتى من جانب نظرائهم الذين تسنموا الرئاسة وهم خارج دوائر صنع القرار الأمريكي، وأن فوزه، كما الحال في الولاية الأولى، لن يكون هزيمة لمنافسة الديمقراطي بايدن فحسب، بل وللنخبة الحزبية داخل الحزب الجمهوري، التي هيمنت مع نظيرتها في الحزب الديمقراطي، على الحياة السياسية، على مدى قرنين ونصف والتي بدت عاجزة عن الحيلولة دون ترشحه عبر ثني المندوبين إلى المؤتمر القومي الجمهوري من التصويت له، وقبلت على مضض ترشحه حفاظاً على وحدة الحزب وتماسكه، وهكذا لا يدين ترامب بالفضل بالفوز للنخبة في الحزب الجمهوري.

التداعيات لا تقف عند فوز ترامب

إن صعود ترامب، ممثلاً عن اليمين الشعبوي المتطرف، لم يكن وليد الصدفة ولا بمعزل عن التطورات التي شهدتها الساحة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية على الأقل منذ غزو العراق 2003، فهو يمثل شريحة كبيرة من جمهور ناخبي الحزب الجمهوري وبعض المستقلين الذين أعادوا تقييم مواقفهم إزاء القضايا المحلية والخارجية، وتحولوا صوب العزلة، وهيمنت المخاوف المحلية على توجهاتهم، ونما تيار العزلة في السنوات الأخيرة داخل الحزب الجمهوري، واكتسب هذا التيار قوة وزخماً أكبر بالأزمات المتلاحقة، ولاسيما الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وما أحدثته من أضرار على الطبقة الوسطى، نجح ترامب في تمثيل هذه الشريحة من الناخبين كما نجح بخطابه الشعبوي

* مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء.

باستمالة عواطف الفئات المهمشة والأكثر فقراً، تعيد هذه التطورات إلى الأذهان التحولات التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في حقبة ما بين الحربين العالميتين إبان أزمة الكساد الكبير (1929-1939) ثم حرب فيتنام (1954-1975) التي نجم عنها تحولات في دعم الجماعات في الحزبين مازالت آثارها ماثلة إلى اليوم.

وبدت آثار هذه التطورات واضحة على توجهات الناخبين الجمهوريين بشأن السياسة الخارجية، ففي استطلاع للرأي أجراه مجلس شيكاغو للشؤون الخارجية في تشرين الأول / أكتوبر 2023، والذي طرح سؤال ظل يطرحه على مدى نصف قرن مؤداه بشأن ما إذا كان من الأفضل أن تنغمس الولايات المتحدة الأمريكية بنحو مكثف بالشؤون العالمية من عدمه؛ دعم 6 من كل 10 أمريكيين ذلك (بنسبة 57%) دور نشط للولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون العالمية فيما فضل البقية (42%) أن تتأى بنفسها عن الشؤون العالمية، وإذ تفصح هذه النتيجة عن دعم الأغلبية في أن تضطلع الولايات المتحدة الأمريكية بدور نشط، إلا أن النسب تؤشر إلى انخفاض مطرد في هذا الدعم مقارنة بالسنوات الأخيرة وهي من بين أدنى مستويات الدعم المسجلة في تاريخ استطلاعات الرأي للمجلس الممتدة على مدى 49 عاماً. ولعل اللافت في ذلك آراء مؤيدي الحزب الجمهوري حيث أيد (53%) بقاء الولايات المتحدة الأمريكية خارج الشؤون العالمية، بينما دعم (47%) دوراً نشطاً فيها¹.

سيتبنى ترامب نهجاً أكثر تشدداً

ثمّة معطيات كثيرة تؤشر إلى أن ترامب سيمضي في نهجه في الولاية الأولى أو ربما سيتبنى نهجاً أكثر تشدداً على صعيد السياسات الداخلية والخارجية، فقد كرر خلال حملته الانتخابية موافقه إزاء تحالفات الولايات المتحدة وشراكاتها، مؤكداً على النهج الأحادي في التعاطي مع القضايا الدولية، فقد هدد بالانسحاب من حلف شمال الأطلسي (الناتو) ما لم تدفع الدول الأخرى «حصتها العادلة» في الإنفاق على الحلف، كما وانتقد المساعدات الأمريكية لمساعدة أوكرانيا في الحرب مع روسيا عام 2022، ويشترك العديد من تيار اليمين المتطرف بالكثير من القناعات المشتركة التي

1- Public Opinion Survey By Dina Smeltz And Criag Kafura, Americans Grow Less Enthusiastic about Active US Engagement Abroad, Chicago Council on Global Affairs, October 12, 2023, <https://globalaffairs.org/research/public-opinion-survey/americans-grow-less-enthusiastic-about-active-us-engagement-abroad> Accessed At: 23/4/2024.

تتمحور على ضرورة إعادة هيكلة السياسة الخارجية الأمريكية على وفق تصورات تحكمها نظرة شعبية خالصة قائمة بالدرجة الأساس على مصلحة الأمة الأمريكية، وتعزيز القوة الأمريكية على نحو يعزز الأهداف الأمريكية، والعمل على إعادة هيكلة التحالفات والاتفاقيات على وفق رؤية جديدة قائمة على تقاسم الأعباء في النفقات، لا بل ضرورة أن تتحمل الدول الأعضاء العبء الأكبر، وهذه الأمور لا يقتصر على منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بل أيضاً يشمل الحلفاء في أوروبا واليابان والشرق الأوسط، بمعنى أن على الحلفاء دفع ثمن (الحماية الأمريكية).

وبصرف النظر عما إذا كان سيترجم أقواله إلى أفعال بعد تسنّمه الرئاسة، إلا أن تحالفات الولايات المتحدة الأمريكية وشراكاتها كافة ستكون محلاً لإعادة النظر، وستخضع لإعادة تقييم تبعاً لرؤيته وشعاره «أمريكا أولاً».

يعزز هذا النهج توقعات بأن يعين ترامب المحافظين الموالين له من اليمين المتطرف في المناصب الرئيسية في البنتاغون ووزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية. أما إذا كان الأمر على خلاف ذلك، وكان هناك عدم تفاهم وتباين في الرؤى بينه وبين أعضاء إدارته، كما هو الحال في ولايته الأولى، فإنه سيجنح صوب الانفراد بقراراته المهمة، وسيفضي إلى افتقاد الانسجام بين المؤسسات الأمريكية المعنية بالسياسة الخارجية، كما سيكون باعثاً على القلق عند حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، وهذا الأمر من شأنه أن يضيف على علاقات الولايات المتحدة الدولية شكاً وعدم اليقين.

العراق لن يحتل الأولوية، لكنه ما زال «محل اهتمام كبير لواشنطن»²

تظهر الدورات الأخيرة من الانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية سواء أكان للرئاسة أم للكونغرس تراجعاً في قضية العراق في برامج الحزبين، الديمقراطي والجمهوري على السواء، بعد أن كانت تحتل الصدارة. كما تؤشر استطلاعات الرأي انحساراً واضحاً في دعم «الحرب في العراق» في الداخل الأمريكي؛ ومن ثم سيقى الاهتمام الأمريكي محصوراً داخل وزارتي الخارجية والدفاع في المقام الأول، وفي سياق ذلك، تبقى الكثير من القضايا الحاسمة على المحك، لعل أبرزها قضية وجود القوات الأمريكية في العراق، وقد جرت بالفعل في وقت سابق جولات حوار بشأن ذلك، وفي هذا

2 - David Schenker, Leaving Iraq May Be Washington's Wisest Choice, <https://foreignpolicy.com/2024/02/26/us-iraq-iran-military-militia-attacks-sudani/> FeBRUARY 26, 2024 Accessed at 27/4/2024.

السياق ثمة تطور لافت استجد في الحوار الاستراتيجي واجتماع اللجنة التنسيقية العليا لاتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، وتمثل في التركيز على البعد الاقتصادي والطاقة، إلى جانب قضية المناخ على خلاف جولات الحوار السابقة التي طغت الأولويات الأمنية ووضعت القوات الأمريكية في العراق على جدول أعمال الحوار، وكان مدفوعاً بالدرجة الأساس بالحرب في أوكرانيا.

لكن بمجرد تسلم ترامب الرئاسة ستخضع هذه التفاهات لإعادة التقييم على وفق رؤيته الخاصة، وإذا كانت إدارة بايدن قد مارست «ضبط النفس» إزاء الهجمات على القوات الأمريكية في العراق وسوريا (180 هجوماً منذ بدء حرب الكيان الصهيوني على غزة)³، فإن الحال لن يستمر مع الإدارة المقبلة المحتملة لترامب، إذ سيرد بردود اقسى، ولا يجد نفسه مقيداً في اللجوء إلى شن الهجمات أو إرسال قوات، في ظل وجود المسوغات القانونية، ولا سيما في ظل التفسير الذي اعتمده إدارة ترامب في ولايته الأولى لقانون التفويض باستعمال القوة العسكرية ضد العراق لعام 2002. فما زال قانون التفويض باستعمال القوة العسكرية ضد العراق لعام 2002 نافذاً، وينطوي على عبارات مطاطة تمكن الولايات المتحدة من زيادة وتيرة الانخراط على نحو يتواءم مع تفسير الإدارة الأمريكية لطبيعة التهديد في البلد. صحيح أن الظروف تغيرت، لكن ما زال ذلك ممكناً من الناحية النظرية على الأقل (فقد استعملت لغته، على مدى العقدين التاليين، التي تفوض استعمال القوات المسلحة الأمريكية «للدفاع عن الأمن القومي للولايات المتحدة إزاء التهديد المستمر الذي يشكله العراق» ولتيسير الاحتلال اللاحق للعراق بما في ذلك تولى المسؤولية عن أمن العراق الداخلي والخارجي)⁴ وقد صادق الكونغرس على هذا الفهم لقانون التفويض باستعمال القوة العسكرية ضد العراق لعام 2002 عبر تخصيص مليارات الدولارات لدعم العمليات العسكرية المستمرة في العراق بين عامي 2003 و 2011.

3 - David Schenker, op.cit.

4 - للمزيد من التفاصيل بشأن القانون ينظر:

Scott R. Anderson, How the 2002 Iraq AUMF Got to Be So Dangerous, Part 1: History and Practice, <https://www.lawfaremedia.org/article/how-2002-iraq-aumf-got-to-be-so-dangerous-part-1-history-and-practice> November 15, 2022, Accessed at 27/4/2024.

كررت إدارة ترامب إبان ولايته الأولى هذا الفهم للتفويض باستعمال القوة العسكرية ضد العراق لعام 2002 في تقريرها المتعلق بصلاحيات الحرب لعام 2018، وأضافت صراحة تحذيراً (كان مستتراً سابقاً) مؤداه: «على الرغم من أن قانون التفويض باستعمال القوة العسكرية ضد العراق لعام 2002 يُقصر استعمال القوة للتصدي للتهديدات الموجهة للعراق أو المنبثقة عنه، إلا أنه (كما هو الحال في التفويض لعام 2001) لا يحتوي على قيود جغرافية على الأماكن التي يجوز فيها استعمال القوة التي تم تفويضها»⁵. وهذا الأمر يعني أنه بمجرد وجود صلة للعراق بالتهديد (الحقيقي أو المتصور) يمكن الرئيس من استعمال القوة من دون الرجوع إلى الكونغرس.

وإذ يتحدث الجدال بشأن التفويض بين الإدارة والكونغرس - حيث يتخذ طابعاً حزبياً في بعض الأحيان - بشأن إلغاء القانون أو سن قانون بديل عنه إلا أن إدارة ترامب - أو أي إدارة جمهورية قادمة - لن توافق على إلغاء القانون، أو على أقل تقدير ستشترط ربط إلغاء القانون بإقرار الكونغرس لتفويض آخر جديد من شأنه أن يوفر الغطاء القانوني للرئيس بشن هجمات، وفي نهاية المطاف سيكون له التأثير نفسه للقانون السابق. ومن ثم لا قيمة لأي اتفاقية في ظل وجود هذا التفويض. وبكل الأحوال تبقى الاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة اتفاقية تنفيذية تتيح للرئيس الانسحاب منها والتنصل عن التزاماتها دون الرجوع لمجلس الشيوخ.

وبالمحصلة، سيكون وضع القوات الأمريكية في العراق ومتابعة الاتفاقية الأمنية الملف الأبرز في العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة، وفي هذا الصدد في الوقت هناك قناعة تسود داخل أوساط صنع القرار الأمريكي تقضي بعدم بقاء القوات الأمريكية في العراق إلى أجل غير مسمى وبضرورة وضع جدول زمني للانسحاب من العراق يعزز هذه المخاوف بشأن المخاطر التي تتعرض لها القوات في ظل التوترات الحالية التي تشهدها المنطقة. والسبب المعلن لبقاء هذه القوات هو مواجهة تنظيم داعش الإرهابي وتقديم الدعم لقوات الأمن العراقية، غير أن ترامب وغيره الكثير من المحافظين يرون أن بقاء هذه القوات في العراق ضرورياً لمواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، لذا الانسحاب الكامل أمر غير وارد بالمرة، على الأقل في المدى المنظور، وهي على أقل تقدير ستتموضع في شمال العراق ما دامت ستكون هذه القوات «موضع ترحيب».

5 - Look at: Scott R. Anderson, op.cit.

من جانب آخر ستبقى العلاقة مع الولايات المتحدة رهناً بما ستؤول إليه العلاقة مع إيران حيث يرجح أن يواصل ترامب سياسة «الضغط الأقصى» إزاء إيران تتخذ طابع تشديد العقوبات، وقد تصل إلى شن ضربات محدودة مباشرة لإيران. وفي ظل عدم وجود خيارات كثيرة متاحة أمام صانع القرار العراقي لا بد من تبني سياسة خارجية متوازنة مع التركيز على الجوانب الاقتصادية ولاسيما قطاع الطاقة، وهو ما تجلّى في الزيارة الأخيرة لرئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني إلى واشنطن، حيث تميزت بالتركيز على التعاون الوثيق في المجالات الاقتصادية.